

العنوان:	التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية
المصدر:	عالم الكتاب
الناشر:	الهيئة المصرية العامة للكتاب
المؤلف الرئيسي:	الشارود، علي جابر العبد
مؤلفين آخرين:	زكي، أحمد كمال(عارض)
المجلد/العدد:	ع 78
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	شئاء
الصفحات:	10 - 11
رقم MD:	476697
نوع المحتوى:	عروض كتب
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الدولة الإسلامية ، الأحزاب السياسية، التعددية ، العلماء المسلمون ، عرض و تحليل الكتب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/476697

عروض نقدية

التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية

عرض: أحمد كمال زكي

تأليف: علي جابر العبد الشارود

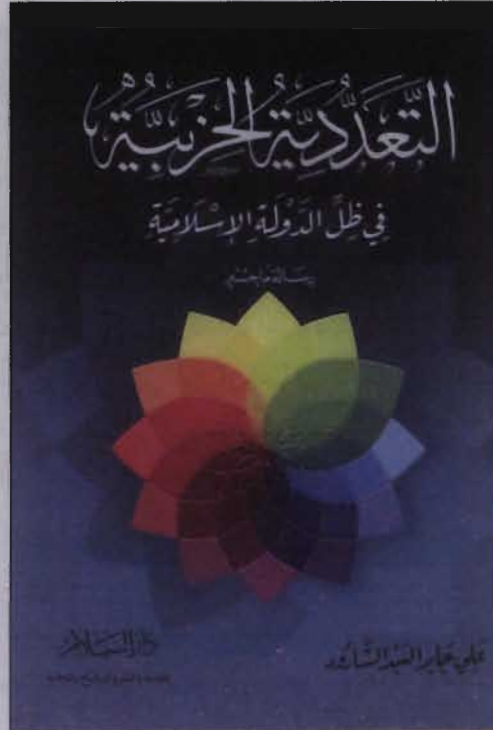
وقد توقف المؤلف - في كتابه - أمام ثلاثة مصطلحات رئيسية تحتاج إلى تأصيلها بالدراسة المتأنية، وهي: "التعددية"، و"الحزبية"، و"الدولة الإسلامية"، مشيراً إلى أن المكتبة الإسلامية - للأسف - تكاد تخلو من مرجع يشفى غليل الباحث عن مشروعية تعدد الأحزاب في ظل الدولة الإسلامية، رغم أن إثبات رأى الشرع في هذه الناحية أصبح واجباً بعد أن بات وجود الأحزاب أمراً واقعاً.. وانطلاقاً من هذا الفراغ، غابت الأجوبة الشافية عن أسئلة حائرة، من نوعية: هل يُجيز الشرع الإسلامى وجود الأحزاب في ظل الدولة الإسلامية؟ وإذا كان يجيزها فهل يبيحها بإطلاق أم يضبطها بضوابط ويُحددها بحدود؟ وما هذه الضوابط والحدود؟

ولا يكتفى الكتاب بطرح هذه التساؤلات الشائكة والبحث عن إجاباتها، وإنما يطرح تساؤلات أخرى على طاولة البحث والدراسة، في مقدمتها: ما الذى يعنيه مصطلح "التعددية الحزبية"؟ وهل يُقر الإسلام التعددية في ظل الدولة الإسلامية أم لا؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسى أسئلة أخرى، مثل: ماذا تعنى التعددية الحزبية؟ وما المقصود بالدولة الإسلامية؟ وما المهام الموكلة بالأحزاب الإسلامية في الوقت الحاضر؟

وقبل أن يتوغل القارئ في الكتاب، يفاجئه المؤلف بالتأكيد على صعوبة الموضوع الذى يطرحه، موضحاً أن موضوع "التعددية الحزبية" قد يبدو للوهلة الأولى موضوعاً هيناً، لا تتعدى الكتابة فيه بضع صفحات، إلا أن الجوانب التى يتطرق إليها ويشتبك بها تجعله بحثاً معقداً، لا يمكن الإحاطة به إلا بالنفاضى عن كثير من الأمور من ناحية، والاختصار فى عناصره من ناحية أخرى.

وتأكيد المؤلف على صعوبة موضوع الكتاب، يستشعره القارئ بمجرد نظرة سريعة على حجمه (٤٢٢ صفحة من القطع الكبير)، ومحتوياته (٢ أبواب، تضم: ٨ فصول، و٢٧ مبحثاً، و٦٨ مطلباً، و٤٨ فرعاً، بالإضافة إلى تمهيد وخاتمة لكل باب)، بالإضافة إلى مراجعه شديدة التنوع، ما بين قديم وحديث، ومعاصر، وإلكترونى أيضاً (٢٠٢ مرجع).

ولأن المصطلحات الشائكة التى يحاول الكتاب تأصيلها، تحتاج إلى دراسة متأنية، يكون الأساس فيها القرآن الكريم، والسنة الأطهرة، ومراجعة التاريخ الإسلامى؛ فقد خصص المؤلف لها الباب الأول كاملاً، الذى حمل عنوان: "التعددية الحزبية والدولة الإسلامية: المصطلحات - الأسس - المنطلقات"، وافتتحه بتمهيد، أشار فيه إلى أن هذه



التعددية الحزبية
التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية
(رسالة ماجستير) / علي جابر العبد الشارود
.. ط ١ - القاهرة: دار السلام للطباعة
والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١١ - ٤٢٢ ص؛ ٢٤ سم
يشتمل على إرجاعات بليوجرافية
تدمك ٧ - ٩٦٠ - ٢٤٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨
الإسلام والسياسة ديوى ٢١٤، ٢٢

مهما بلغت أهمية الكتاب وجدته، لا يُقبل عليه القارئ إذا لم يجد فيه ما يمس واقعه، ويُحقق متعته، ويضيف إلى معارفه، وهذا الكتاب: "التعددية الحزبية.. فى ظل الدولة الإسلامية"، يوفر كل هذه المزايا لقارئه، فهو يمس الواقع الذى نعيشه الآن فى مصر، من حيث السماح للتيارات الدينية بإنشاء الأحزاب السياسية بعد التغييرات التى اجتاحت الحياة السياسية والاجتماعية عقب نجاح ثورة ٢٥ من يناير، ورغم دسامة الكتاب وصرامته العلمية التى ترجع لا شك إلى كونه - أساساً - رسالة ماجستير لمؤلفه: علي جابر العبد الشارود؛ إلا أن كل هذا لم يحل دون المتعة التى يجدها القارئ فى مطالعته، والارتباط بالواقع الذى يلتمسه كل من يُعاش ما يجرى فى مصر من تطورات دفعت بالتيارات الدينية إلى صدارة المشهد السياسى لأول مرة بعد عقود من المنع، بالإضافة إلى المعرفة التى لا شك يوفرها الكتاب؛ إذ يأخذنا المؤلف فى رحلة معرفية مبهرة، تمر على آراء العلماء والفقهاء والمفكرين الإسلاميين التى تدور حول إقامة الأحزاب وتعددها، وحكم الإسلام فيها، ومدى معرفة الدولة الإسلامية الأحزاب السياسية فى تاريخها القديم والحديث، وشكل هذه الأحزاب القديمة فى حال وجودها.

ولم يكتف المؤلف بهذه الرحلة البديعة، وإنما عرض لبعض المقارنات والمقاربات، بين المنطوريين الإسلامى والغربى، مُسقطاً كل هذا على الواقع الذى نعيش فيه، والمستقبل الذى نصبو إليه.

المصطلحات الثلاثة الرئيسية: "التعددية"، و"الحزبية"، و"الدولة الإسلامية"، تتميز بحدائتها من ناحية، وتأثير الحضارة الغربية فيها من ناحية أخرى، موضعاً أن هذا الاهتمام بمصطلحات البحث ليس لجديتها على البيئة الإسلامية فحسب، وإنما أيضاً لأن غالب خلافاً الفقهاء المعاصرين راجع إلى عدم تحديد هذه المصطلحات بدقة، الأمر الذي وسع دائرة الخلاف حولها، وقد أفرد المؤلف الباب الأول للتعريف بالمصطلحات الثلاثة، وتوضيح دلالة كل منها، وذلك من خلال ثلاثة فصول، جاء الأول بعنوان: التعريف بمصطلح "التعددية" ودلالاته، والثاني بعنوان: التعريف بمصطلح "الحزبية" ودلالاته، بينما حمل الثالث عنوان: تأصيل مفهوم "الدولة الإسلامية".

وتناول المؤلف في الفصل الأول، مصطلح التعددية ودلالاته، عبر أربعة مباحث - وليس ثلاثة كما ذكر في تمهيده للفصل 1 - دار المبحث الأول حول مصطلح التعددية في المنظور اللغوي والعرفي، مُلقياً في المبحث الثاني - نظرة تاريخية على نشأة التعددية في الغرب وفي التاريخ الإسلامي، كما تحدث - في المبحث الثالث - عن مجالات التعددية، متناولاً التعددية الدينية في الفكرين الغربي والإسلامي، وكذلك التعددية السياسية، والثقافية والاجتماعية، ثم اختتم الفصل بالمبحث الرابع، الذي دار حول ركائز التعددية في الإسلام.

وفي الفصل الثاني، أصل المؤلف، مصطلح "الحزب" وتطوره، من خلال المبحث الأول، حيث تناول الدلالات اللغوية لمصطلح الحزب، والدلالات الأصولية لمصطلح "الحزبية"، موضعاً التطور التاريخي والمآلي للمصطلح، ودلالته السياسية، وفي المبحث الثاني، تناول أصل نشأة الأحزاب السياسية، مستعرضاً أسس قيام الأحزاب، في حين أفرد المبحث الثالث للحديث عن أنواع هذه الأحزاب، مُفرقاً بين التنوع الكيفي (النوعي)، حيث الأحزاب العقائدية، وأحزاب البرامج، وأحزاب الأشخاص؛ والتنوع الكمي (العددي)، حيث نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، خالصاً من ذلك إلى أن مصطلح الحزب قد تطور تطوراً بالغاً، ومن ثم ليس من الحق في شيء أن نحكم على أحزاب اليوم بخبرات ورواسب أحزاب السابق؛ إذ إنهما لا يلتقيان إلا في الاسم فحسب.

وينتقل المؤلف، بعد ذلك، إلى الفصل الثالث، الذي يدور حول تأصيل مفهوم الدولة الإسلامية، وينقسم إلى أربعة مباحث، يتناول الأول تأصيل مفهوم الدولة، ويتحدث الثاني عن أصل نشأتها، وي طرح الثالث مفهوم الدولة الإسلامية، بينما يدور

المبحث الرابع حول المبادئ السياسية للدولة الإسلامية، ويخلص المؤلف إلى أن الدولة في الإسلام تهض على أربعة مبادئ أساسية: الشورى، وإقامة العدل، والمساواة بين الناس، ومسئولية الحاكم وطاعته، مؤكداً أنها مبادئ أصيلة ثابتة بالوحي السماوي، مذكورة في القرآن والسنة، لا يمكن أن تتحلل الدولة منها، أو تتنازل عنها؛ فهي ضرورات وليست مجرد حقوق، ومبادئ إلزامية وليست مجرد مناهج إرشادية، وتطبيقها مسئولية وفريضة وليس مجرد نافذة وفضيلة.

أما الباب الثاني، الذي حمل عنوان: "التأصيل الإسلامي لتعدد الأحزاب داخل الدولة الإسلامية"، واعتبره المؤلف عمدة الدراسة، فقد جاء في ثلاثة فصول أيضاً، الفصل الأول حمل عنوان: "تعدد الأحزاب في الدولة الإسلامية بين الرفض والقبول"، وفيه استعرض المؤلف أقوال الذين يرفضون وجود الأحزاب في الدولة الإسلامية، والذين يقبلون بها، مناقشاً رؤية كل فريق وأدلته، وخلص إلى ترجيح الرأي الذاهب إلى قبول الأحزاب السياسية كوسيلة لحفظ التوازن السياسي، بشرط تقيد هذه الأحزاب بالضوابط الإسلامية وعدم خروجها عنها.

وحول هذه الضوابط، دار الفصل الثاني، الذي جاء بعنوان: "الضوابط الحاكمة للتعددية الحزبية"، وحددها المؤلف بأربعة، هي:

- ١ - أن تكون في نطاق الأصول الإسلامية.
- ٢ - ألا تلغى هذه التعددية الآخر أو تنفيه.
- ٣ - مراعاة آداب الاختلاف في الرأي.
- ٤ - أن يكون التعصب للحق وحده لا لغيره.

وقد أكد هذا الفصل أنه لا يحق للدولة الإسلامية منع الأحزاب التي ليس لها وجهة إسلامية، كالأحزاب العلمانية وغيرها، انطلاقاً من حق إتاحة حرية الرأي والتجمع للمواطنين أيًا كان مذهبهم، إلا أن هذا لا يعني أن تقوم الدولة بتدعيم هذه الأحزاب، أو تقديم معونة لها، ولكن ترفع يدها عنها فحسب، ولا تلاحق أفرادها.

أما الفصل الثالث، الذي حمل عنوان: "التعددية الحزبية.. نظرة تقويمية"، فقد استعرض سلبيات الأحزاب وإيجابياتها، ومهمتها، ويبحث في الأسس والركائز التي تستند إليها الأحزاب في الدولة الإسلامية.

وجاء الباب الثالث، والأخير، بعنوان: "التجربة الحزبية في النظام السياسي الإسلامي"، ليضم فصلين فقط، الأول بعنوان: "الاتجاه الحزبي في النظام السياسي الإسلامي وتطوره"، والثاني بعنوان: "تطبيقات حزبية في صدر الإسلام"، وتحدث المؤلف في الفصل الأول، عن جذور الأحزاب السياسية،

مستعرضاً فترة ما قبل الإسلام، حيث خلص إلى أن العرب في الجاهلية عقدوا التحالفات فيما بينهم، لكنهم لم يعرفوا الأحزاب ولم يمارسوا الحزبية رغم أن الطبيعة العربية قابلة للتحزبات السياسية، مرجعاً السبب في ذلك إلى عدم وجود نظام سياسي.

كما بحث المؤلف في الفصل نفسه، الخلاف الدائر حول وقت نشأة الأحزاب في الإسلام، مرجحاً أنها لم تعرف إلا في نهاية عصر على بن أبي طالب - رضى الله عنه - بعد ارتضائه بالتحكيم؛ إذ انقسم الرأي وقتها، وتحزب الناس إلى ثلاث فرق: فرقة ناصرته، وفرقتان كانتا عليه.

وجاء الفصل الثاني، في الباب الأخير؛ ليتحدث عن هذه الفرق الثلاثة، وغيرها، مُستعرضاً فرق: الخوارج، والشيعية، والمعتزلة، والمرجئة.. وأخيراً أهل السنة والجماعة وآرائهم السياسية، وموقفهم من سائر الفرق الأخرى.

واختتم المؤلف كتابه، بتوصيات وجهها للعلماء والكتاب والباحثين والساسة، وكل من يهمه شأن الأمة، حيث دعاهم إلى النظر في حالها الآن، وكيفية خلاصها، وخص العلماء بضرورة بذل جهودهم في تشخيص داء الأمة، ووصف الدواء النافع لها، والإلحاح على ذلك حتى يصلوا بها إلى بر الأمان.

كما حث العلماء، والأسر، والمدارس، على التوعية بمبدأ حرية الرأي، وفوائده، وتعريف كل إنسان بحقوقه وواجباته، لاسيما في المجال السياسي، وكذلك مبدأ حق الاختلاف وضرورته، مؤكداً أن وسائل الإعلام يقع عليها الدور الأكبر لبث وعى الحرية وآداب الاختلاف في أذهان الناس، داعياً علماء المسلمين، بشكل خاص، إلى البحث والكتابة في مواضيع "التعددية الحزبية" وتأصيلها الشرعي؛ حتى تقوم الأحزاب على المنهج الإسلامي لا تخالفه أو تتأى عنه.

ويبقى أن نُوجه تحية تقدير إلى الناشر، أولاً لأنه تصدى لنشر هذه الدراسة القيمة، التي تسد ثغرة في المكتبة العربية، وثانياً؛ لحرصه على الاستفادة من جهد القارئ، حيث ذيل الكتاب باستمارة، عنوانها: "من أجل تواصل بناء بين الناشر والقارئ"، حمل أحد وجهيها دعوة لتسجيل أي خطأ طباعي يلوح للقارئ أثناء قراءته، وذلك في جدول مُعد لهذا الغرض، في حين حمل الوجه الآخر استبياناً للقارئ، حول رأيه في الكتاب، وإخراجه، وسعره، ومن أين اشتراه؟ وهو أمر محمود، في وقت لا يهتم كثير من الناشرين فيه سوى المردود المادي للكتاب، بغض النظر عن جودته، أو أخطائه التي لا تليق - أحياناً - بكتاب، أو حتى ناشر محترم.